أسلوب تقسيم المدينة إلى أحياء : دراسة تطبيقية على المدينة المنورة

د. محمد شوقى بن ابراهيم مكى *

تقـــديم :

غالبا ما يمر تحديد استخدامات الارض فى اى مدينة بمراحل متعددة ، ويخضع لعمليات ومفاهيم محددة تهدف الى التنسيق فى تقسيم الارض بين الاستخدامات المختلفة ولاغراض مختلفة ، بعضها ادارى ، وبعضها أمنى ، وبعضها تجـارى . وعادة ما تخطط الشـوارع والممرات لتصل بين هـذه الاستخدامات المختلفـة .

وقد مرت المدن العربية بمراحل عديدة فى تنظيم هذه الاستخدامات . ولهذا قد يتبادر الى الذهن هنا سؤال ملح وهو : هـل تتناسب تنظيمات الاستخدامات التقليدية فى هذه المدن مع الاستخدامات الحـديثة للارض ؟ وبالتالى هل تتناسب انماط الفصل التقليدية بين الاحياء مع ما يحدث حاليا فى اعادة تنظيم الاحياء القديمة ونمو الاحياء الحديثة ؟ . ومما لا شك فيه ان انماط الشوارع الحديثة وتخطيط المبانى وحجم المنطقة المبنية تغيرت كثيرا فى القرن العشرين فى كثير من المدن العربية والاسلامية ومنها المدينة المنورة .

ولهذا أصبحت الحاجة ماسة لايجاد نظام تقسيم للاحيـاء ، وتسمية للاحياء والشوارع يساهم فى تسهيل تحركات السـكان المقيمين والمؤقتين بيسر وسـهولة .

ومن هنا برز هدف هذه الدراسة للاجابة على الاستفسارات السابقة، وذلك بتتبع عدة خطوات فى البحث تتلخص فيما يلى :

١ ـ دراسة أسس تقسيم الاحيـاء .
٢ ـ دراسة تطور تقسيم الاحياء فى المدينة المنورة .
٣ ـ المقارنة فيما اذا كانت التقسيمات الحالية للاحياء فى المدينة المنـورة تحقق الاسس العامة لتقسيم الاحيـاء .
٤ ـ اقتراح نمط جديد لتوزيع الاحياء فى المدينة المنورة .

ولعل اعادة تخطيط حدود الاحيـاء ، وتصحيح اتجاهـات الشوارع وترقيمها يصبح ضروريا كلما كبرت المدينة ، واظهر نموها بعض التعقيد فى

(*) استاذ مشارك بقسم الجغرافيا ـ كلية الاداب جامعة الملك سعود ـ الرياض .

ربط اجزائها . اما اهمال هذا الجانب مع ظهور هذه المشكلات قد يجعل اعادة التحديد اكثر صعوبة واكثر كلفة اقتصاديا فى المستقبل . ولا شك ان مثل هذه التعديلات قد تكون ايضا من جهة اخرى مكلفة اقتصاديا لبعض الافراد او المؤسسات التى لها مطبوعات وارتباطات تتبع النظام القديم فى تحديد الاحياء ، مما يعنى اعادة صياغة مطبوعاتها وارتباطاتها حسب النظام الجديد . ومع هذا فعلى المدى الطويل ستكون الفائدة لكل مجتمع المدينة اكبر من هذه النفقات الجانبية لشريحة من مجتمع المدينة .

فوائد تقسيم المدن الى احياء :

يخدم تقسيم الارض فى المدن اغراضا عديدة تخدم سكانها ، فمن الناحية الادارية يساعد التقسيم على تقليل المركزية فى ادارة المدن ، وتقديم افضل الخدمات بأيسر الطرق للسكان . كما يساعد التقسيم على تحديد المخصصات اللازمة المادية والعينية لتحسين الخدمات حسب احجام وعدد سكان الأحياء . ومن الناحية الصحية يساعد التقسيم على توفير خدمات مياه الشرب النظيفة والتخلص من النفايات عند ما توزع مسئولية هذه الاعمال على ادارات او مؤسسات معينة تبعا للأحياء . ومن الناحية الأمنية يساعد التقسيم على توزيع الدوريات الأمنية ، وعلى تحديد المناطق بدقة عند حدوث الحرائق التى تتطلب تحديد الاماكن الواجب توفر ضغط مياه مناسب عندها لاطفاء الحرائق فى مختلف ارجاء المدينة موزعة حسب الأحياء . ومن الناحية الاجتماعية يساهم التقسيم فى تعميق شعور السكان وانتمائهم للمكان من غير عصبية او عنصرية .

ومن الناحية التخطيطية يساعد التقسيم على تحديد التصميمات الآمنة والتركيبات المناسبة للشوارع والخدمات ، ونظم التصريف والخدمات الأساسية الأخرى والنمو المتناسق للمنطقة المبنية ، بما يتناسب مع البيئة المحلية الطبيعية والبشرية بحيث يحقق نوعا من الترابط بين المجاورات السكنية والانسجام مع احتياجات السكان فى تصميماتها الداخلية . ويرتبط بهذا العامل تحديد الأماكن المناسبة للمدارس وللترفيه وتحديد الخدمات المناسبة حولها فيما اذا كانت تخدم سكان حى واحد او عدة احياء . وقد اضافت كوروين Corwin فائدة هامة لتقسيم المدن الى احياء ، وترقيم الشوارع والمساكن فيها بتوفير النفقات والتكاليف المنظورة وغير المنظورة على السكان والاجهزة الادارية . وتتمثل هذه النفقات فى سرعة توزيع البريد وتوفير الوقت ، وبالتالى الجهد والمال فى تتبع البريد المفقود ، وتجنب حوادث المرور الناتجة من السيارات التى تبحث عن عناوين معينة غ

واضحة ، والقضاء على العلاقات غير الطيبة الناتجة من المضايقات التى يسببها عدم وضوح حدود الاحياء واتجاهات الشوارع للزوار ((Corwin, p. 1)

اسس تقسيم الاحيـاء :

عادة ما تلجأ الادارات البلدية فى المدن الى تقسيم الاحياء فى داخـل المنطقة المبنية ، وقد تتجاوزها لمسافة تصـل الى نحو ١٥ كم خارج حدودها وذلك تحسبا لنمو مستقبل . وقد يقل او يزيد امتداد التقسيم خارج حـدود المدينة تبعا لدرجة نمو المدينة (Goodman, p. 446) . وحتى يصبح التقسيم فعالا لابد أن يكون هناك تنسيق بين الجهـة المسئولة عن تقسيم الاحيـاء والادارات الحكومية الاخـرى ذات العلاقة فى تقديم الخدمات للمـدن مثل مصلحة المياه وشركة الكهرباء وادارة المرور . كما يجب أن يراعى عند تقسيم المدينة الى احياء ان يكون هذا التقسيم متمشيا مع الخطة الشاملة للمدينـة من حيث الشوارع الرئيسية وخطة التنمية فى التوسع او ضبط تركز السكان فى المنطقـة .

ولهذا لابد ان يكون هناك معدل عام متعارف عليه لحجم هذه الاحياء . وتختلف المدن فى هذا المعدل تبعا لظروف كل مدينة ودرجة نموها وامتدادها العمرانى الافقى . فمثلا بلغ هذا المعدل فى المخطط المقـترح لحدود الاحيـاء نحو ٤ كم٢ فى المدينة المنورة . ويلاحظ انخفاض هذا المعدل نظرا لوجـود العديد من المناطق القديمة ، ولتواضع سرعة نمو المنطقة المبنية مقارنة بمدن اخرى مثل الرياض ، حيث بلغ هذا المعدل نحو ٢٠٠ كم٢ بمعدل سكان نحو ٢٠٠٠٠ نسمة (وكالة تخطيط المدن ، ص ٩) .

وفى المدينة المنورة كان عدد سكان الاحيـاء يتراوح بين نحو ٤٠٠٠ — ٣٢٠٠٠ نسمة (جدول رقم ١) ولكن اقل عـدد للسكان لا يوجد فى أصغر حى ، وكذلك اكبر عدد للسكان لا يوجد فى اكبر حى مما يعنى ضرورة النظر فى حجم كثافة السكان فى احياء المدينة المنورة ، بحيث يتم خلخلة الاحيـاء المرتفعة الكثافة وتوجيه الفائض الى الاحياء القليلة الكثافة .

وهذا يعنى ضرورة مراعاة امرين هامين عند احداث اى تغيير فى حدود الاحياء . ويتمثل هذان الامران فى ملاءمة التغيير للبيئة المحليـة ، وتحقيق فوائد واضحة لمجتمع المدينة . ولهذا قد يمنع اقامة حدود الاحياء فى المناطق التى تتعرض فيها التربة السطحية او التحتية لمخاطر الفيضان او التسرب ،

جـــدول رقـــم (١)

مساحة وعدد سكان احياء المدينة المنورة فى ١٩٦٢ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٨ م

الحـــى	المساحة بالهكتار		عـــدد الســـكان			كثـــافة السكان
	١٩٦٢م ١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٦٢ م	١٩٧٤ م	١٩٧٨ م	١٩٧٨ م
احياء قديمة قبل ١٩٢٨						
آبـار على	٤٨١ر٩	٤٨١ر٩	٢٦١٣	٨٤٤٥	١٢٨٢٠	٢٦ر٦
الاغـوات	١٠٩ر٣	١٠٩ر٣	٧٧٩٢	٧٤٧٨	١٤٤٢٠	١٢١ر٩
باب المجيدى والساحة (*)	١٠٠ر٤	٩٦ر٠	١٧٧٨٤	٣٦٩٦٩	٢٦٧٤٤	٢٧٨ر٦
التاجورى	٢٥ر١	٢٥ر١	٣٥٩٩	٧٢٣٣	٥٥٠٠	٢١٩ر١
الطيـار	١٦ر٠	١٦ر٠	٦٠٠	٧٥٩٠	٨٩٤٠	٥٥٨ر٨
العـنبرية	١٣٢ر٣	٣٢٦ر٠	٧٧٩٣	٢٧٢١٠	٣١٨٦٠	٩٧ر٧
قبـاء	٢٣٤ر٠	٤٧٨ر٢	١٥٧٢	٦٧٩٥	٢٧٢٤٠	٥٦ر٩
قربـان والعـوالى	٥٧١ر٢	٥٧١ر٢	٣١٢٥	٥٥٤٢	١٠٩٨٠	١٩ر٢
المنـاخة	١٩ر٦	١٩ر٦	٥٤١٠	٥٦٥٣	٣٩٨٠	٢٠٢ر١
النخـاولة	٥٧ر١	٥٧ر١	٢٨٤١	٥٧٩٥	١٠٣٠٠	١٨٠ر٤
احياء حديثة بعد ١٩٢٨						
باب الشامى	٨٢٢ر٣	٨٢٢ر٣	٥٤٥٠	٧٩٦٣	٢٧٦٨٠	٣٣ر٧
الحرة الشرقية	٢٠١ر١	٣٩٦ر١	—	١٦٤٧٠	٣١٠٢٠	٧٧ر٧
الحرة الشمالية الشرقيـة	٤٧٩ر٠	٤٧٩ر٠	—	٧١٣٥	١٠٧٤٠	٢٢ر٤
الحرة الغربية	١٩٢ر٥	٣٢٧ر٦	—	٣٥٤٢٨	٥٣٥٦٠	١٦٣ر٥
سيد الشهداء	١٦٧ر٤	١٦٧ر٤	١٢٨٢	٤٢٩٣	١٠١٦٠	٦٠ر٧
العيـون والجـرف المنشـية	١٣٦٩ر١	١٨٧٧ر٠	٢٦٨٩	٤٥٨٤	٩٨٨٠	٥ر٣
والعنـابس	٤٤١ر٥	٤٤١ر٥	١١٤٤٨	٣٤٧٢	١٥٤٦٠	٣٥ر٠
المجمـوع	٥٤١٩ر٧	٦٦٩٤ر٣	٧١٩٩٨	١٩٨٠٥٥	٣١١٢٨٤	٤٦ر٥

المصـدر : (مكى ، مجيد ، ص ٢٨) .

(*) هدمت هذه الاحياء لتوسعة المسجد النبوى الشريف فى ١٤٠٦ هـ (١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ م) .

مما يجعل مثل هذه المناطق التي تجذب اليها النشاطات باعتبارها شوارع رئيسيه مهدده لسلامة وصحة السكان .

وعادة ما تكون الطرق الرئيسية التى تخترق المدن من الشمال الى الجنوب أو من الشرق الى الغرب هى ركيزة الفصل بين الاحياء . ويفضل ان يكون لهذه الطرق اسماء واضحه ومعروفة لدى السكان ، حتى يسهل تحديد اتجاهات تحركاتهم فى المدينة . واذا ما تجاوزت حدود حيين على شارع رئيسى واحد فغاليا ما تكون الجهه الاغرب لكل حي داخلة فى حدوده بينما تقع الجهه المقابلة من نفس الشارع ضمن حدود الحى المجاور ، بمعنى ان ينصف خط الحدود الشارع طوليا بحيث يتبع كل جانب احد الحيين . وقد اثبتت التجارب فى كثير من المدن السعودية وغير السعودية انه اذا ما اتبع خط حدود الحى مظهرا آخر غير الشارع الرئيسى مثل الشارع الفرعى او الجداول النهرية الصغيره فكثيرا ما يحدث الغموض والتداخل والاختلاف بين السكان حول حدود الاحياء .

نبذة تاريخية عن تقسيم الاحياء فى المدينة المنورة :

لقد كانت المدينة المنوره فى الفترة السابقة للاسلام وفى فجر الاسلام تتالف من عدة أحياء منفصله بحيث يسكن كل حى أفراد عشيره او قبيلة معينة حول مصدر الماء (مكى ، محمد ، ص ٣٠) . وقد تجاوز عدد هذه الاحياء العشرين حيا (العلى ، ص ، ١٠٥٧ ـ ١١٢١) . وبهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم الى المدينة المنورة فى سنة ٦٢٢ م اتجهت الاحياء الى الاندماج والتلاحم ، ولكنها استفادت من المظاهر الطبيعية المحيطة كالجبال والحرات فى تحديدها . وادخلت الاسوار للحماية فى القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) خلال العصر العباسى . وقد اخذت المدينة المنوره تنمو داخل هذه الاسوار ، واصبحت مقسمة الى اقسام صغيرة تعرف محليا بالاحواش التى تتصل ببعضها بواسطة شبكة من الطرق الضيقة والرئيسية بشكل هرمى يبدأ من المسكن ذى الفناء الداخلى الى الشوارع المحلية التى تنتهى الى فناء الحى او الحوش (شارع تجميع) . والذى يقود بدوره الى شارع رئيسى يقود الى بوابة الحى ، ومنها ينتقل السكان الى شوارع تجميع من عدة أحياء متقاربة تقود الى شارع شريانى رئيسى فى المدينة يؤدى الى مركز المدينة حيث السوق والمسجد .

وقد تتوسع المنطقة المبنية خارج الاسوار القديمة لتبنى اسوارا جديدة تحيط بالنمو الجديد ، كما حصل فى المدينة المنورة سنة ٢٦٣ هـ (٧٦ ـ ٨٧٧ م) وسنة ٣٦٧ هـ (٩٧٨ م) وسنة ٥٥٨ هـ (١١٦٢ م)

(العباسى ص ٣٥) ، وفى سنة ١٥٤١ م (حـافظ ، ص ٣٥) . ولما كانت وسيلة النقل الرئيسية خلال هذه الفترات المبكرة هى المشى على الاقدام ، او استخدام الدواب والعربات التى تجرها الحيوانات فقد كانت امتدادات الاحياء صغيرة لا تتجاوز فى اقصاها ٥٠٠ م ، ولا يناى ابعدها عن المسجد النبوى الشريف بأكثر من ١٫٥ كم . ولهذا كانت الاحيـاء غالبا صـغيرة المساحة ، ولكنها تخضع دائما للتقسيم الهرمى فى اتصالها بالمركز (شكل ١) ، بمعنى ان الرقعة العمرانية للمدينة كانت صغيرة المساحة ، ولهـذا لم تكن هناك حاجة ماسة لترقيم الشوارع او المبانى .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
معهد اتحاد الجامعات العربية

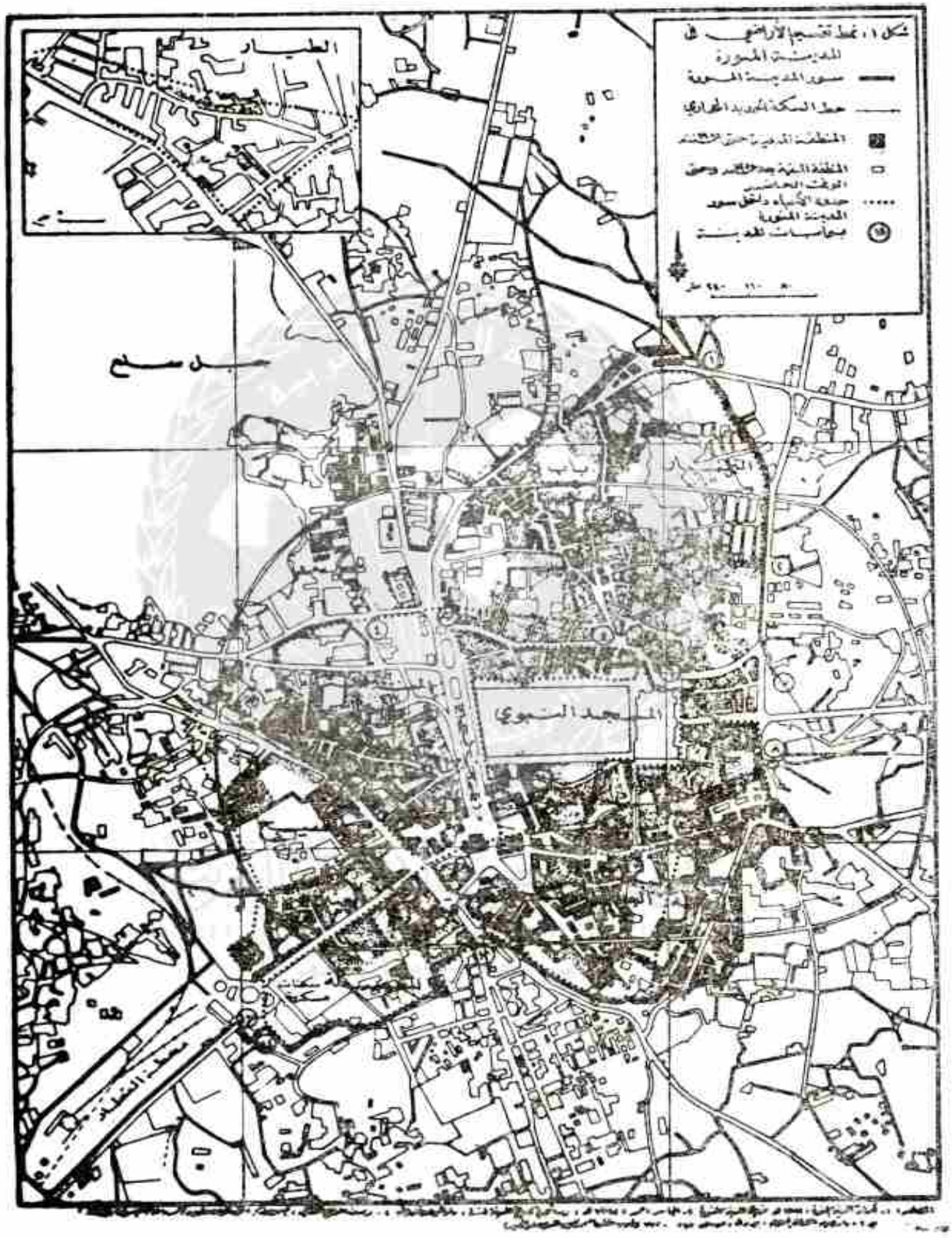
شكل ١ : نمط تقسيم الأراضي في
المدينة المنورة
سور المدينة المنورة
خط السكة الحديد الحجازي
المنطقة الدينية حول المسجد
المنطقة التي يحد منها السور وحتى
الوقت الحاضر
حدود الأحياء داخل سور
المدينة المنورة
بوابات المدينة
الطيار
المسجد النبوي
سد مذيلة

وبحلول عام ١٩٥٠ م بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ نمو وتخطيط المدينة المنورة بدأت بتوسعة المسجد النبوى الشريف (١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ م) ، واستمرت لتشمل توسعة الميادين حول المسجد النبوى وشق الشوارع العريضة وهدم الاسوار . ونتج عن هذه التغييرات اختلال الترتيب الهرمى السابق فى اتصال الاحياء بعضها ببعض ، واضحت الشوارع الواسعة تشق وسط واطراف الاحياء القديمة . واخذت الاحياء القديمة تنمو وتتوسع نحو اطراف المدينة ، مما ادى الى عدم التناسق فى مساحات الاحياء . وبحلول عام ١٩٦٢ م كان فى المدينة المنورة ١٨ حيا بلغ مجموع سكانها ٧١٩٩٨ نسمة (شكل ٢) . وفى سنوات ١٩٧٤ و ١٩٧٨ م بلغ عدد الاحياء ٢١ حيا (*) ، كما بلغ عدد سكان هذه الاحياء ١٩٨٠٥٥ نسمة و ٣١١٢٨٤ نسمة على التوالى (جدول رقم ١) . وقد تم استيعاب الزيادة السكانية بين سنة ١٩٦٢ م وسنة ١٩٧٨ م فى المناطق الشاغرة فى الاحياء الواقعة على اطراف المدينة المنورة . ولهذا نجد ان الاحياء القديمة التى غالبا ما توجد داخل المدينة الحالية لا تتجاوز مساحة اى منها ٥٠٠ هكتار . وقد حافظت هذه الاحياء على مساحتها السابقة فيما عدا احياء باب المجيدى والساحة اللذين نقصت مساحتيهما بمقدار اربعة هكتارات نتيجة لتوسعة المسجد النبوى الشريف . اما احياء العنبرية وقباء فقد ازدادت مساحتهما لانهما يقعان على اطراف المدينة القديمة . اما الاحياء الاكثر حداثة فنجد مساحة بعضها تزيد على ٥٠٠ هكتار وربما تتجاوز ١٠٠٠ هكتار . وقد ازدادت مساحة ٤٣٪ من هذه الاحياء ، ولم تنقص مساحة اى منها كما هو الحال مع الاحياء القديمة .

وقد بذلت بعض المحاولات منذ سنة ١٩٧٦ م لاعادة تحديد احياء المدينة المنورة ضمن برنامج تسمية شوارع المدينة المنورة . وقد نفذ فى سنة ١٩٨٣ م تحديد ١٥ حيا فى داخل المدينة المنورة ، وانتهت تسمية ستة احياء فقط من هذه الاحياء . وقد توقف العمل فى اتمام تنفيذ هذا البرنامج نتيجة لتشكيل لجنة فنية فى وزارة الشئون البلدية والقروية فى ٥/٧/ ١٩٨٤ م للنظر فى مختلف النواحى المتعلقة بنظام تسمية الشوارع وترقيم الاملاك ووضع سياسة عامة للمملكة كل حيال ذلك (وكالة تخطيط المدن ص ٣) . وعموما فقد ادى التحديد الجديد الى تغيير مواقع امتداد حدود الاحياء ، والغاء بعضها (شكل ٢) .

(*) الحى الواحد والعشرون هو حى او ضاحية ابار على التى تبعد عن مركز المدينة المنورة بمسافة نحو ٦ كم ، ولهذا لا تظهر على خريطة المدينة المنورة .

شكل ٢ . تغير حدود أحياء المدينة المنورة
جبل أحد
العصد
أحد
قباء
عروة
المناخة
الشرائع الرئيسية
حدود الأحياء حتى سنة ١٣٨٥هـ
حدود الأحياء بعد سنة ١٣٩٠هـ
أودية
حافات جبلية
كم
١ الأغوات
٢ باب المجيدي
٣ الساحة
٤ الساجور
٥ الطيار
٦ الصبرية
٧ قباء
٨ قرباء
٩ العوالي
١٠ المناخة
١١ المخاولة
١٢ باب الشامي
١٣ الحرة الشرقية
١٤ الحرة الشرقية
١٥ الحرة الغربية
١٦ سيد الشهداء
١٧ الصبوة
١٨ البحرة
١٩ المسيجة
٢٠ العنابس

مخطط مقترح لتحديد احياء المدينة المنورة :

ترتبط عملية اعادة تخطيط الاحياء وتحديد حدودها ارتباطا وثيقا بالتركيب الوظيفى لاى مدينة . ويعنى هذا الارتباط ضرورة التلاحم بين وظائف المدينة من جهة وادارتها من جهة اخرى ، وخاصة فى المدن التى تنمو بسرعة كالمدن السعودية . ولا شك أن مثل هذا التلاحم يجعل تجاوب الادارة منسجما مع مشكلات المدن الخاصة بتوفير المساكن ، والمناطق الصناعية ، ومناطق الاتصال ، ومناطق الترفيه .

ولو نظرنا بتمعن الى شكل رقم (٢) لاتضح لنا بأن اعادة حدود احياء المدينة المنورة فى سنة ١٩٨٣ م لم يحقق دائما الاسس السليمة لتقسيم الاحياء . فهناك بعض التقسيمات التى تمر فى شوارع كانت مجارى للسيول مثل شارع السيح ، كما أن هناك احياء تحيط بظواهر الطبيعة مما يجعل الاتصال بين اجزائها صعبا ، مثل حى الخندق الذى يحيط بجبل سلع . ولهذا ربما كان من الافضل أن يمتد حى العقيق شرقا حتى السفح الغربى لجبل سلع ، بالاضافة الى ضم المنطقة الشرقية لجبل سلع الى حى البيعة (شكل ٣) . وينبغى أن يراعى التخطيط المعمارى فى شارع السيح أن يكون المستوى الارضى للمساكن أعلى من منسوب الشارع بمقدار كاف (٥ر١ م على الاقل) وذلك تحسبا للمستقبل الذى قد تسيل فيه مياه وادى بطحان الى داخل المدينة المنورة . ولا شك أن الجهة المعنية قد قامت بمد انابيب تصريف مياه السيول داخل المدينة المنورة فى مجرى وادى بطحان ، كما قامت ببناء سد فى أعالى الوادى لمنع دخول المياه الى المدينة المنورة . ولكن الملاحظ أن الاجزاء المكشوفة من هذا الوادى غير نظيفة ، مما يعنى تهديدا خطرا للسكان فى فصول الامطار اذا ما حصل خلل فى السد لا سمح الله .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

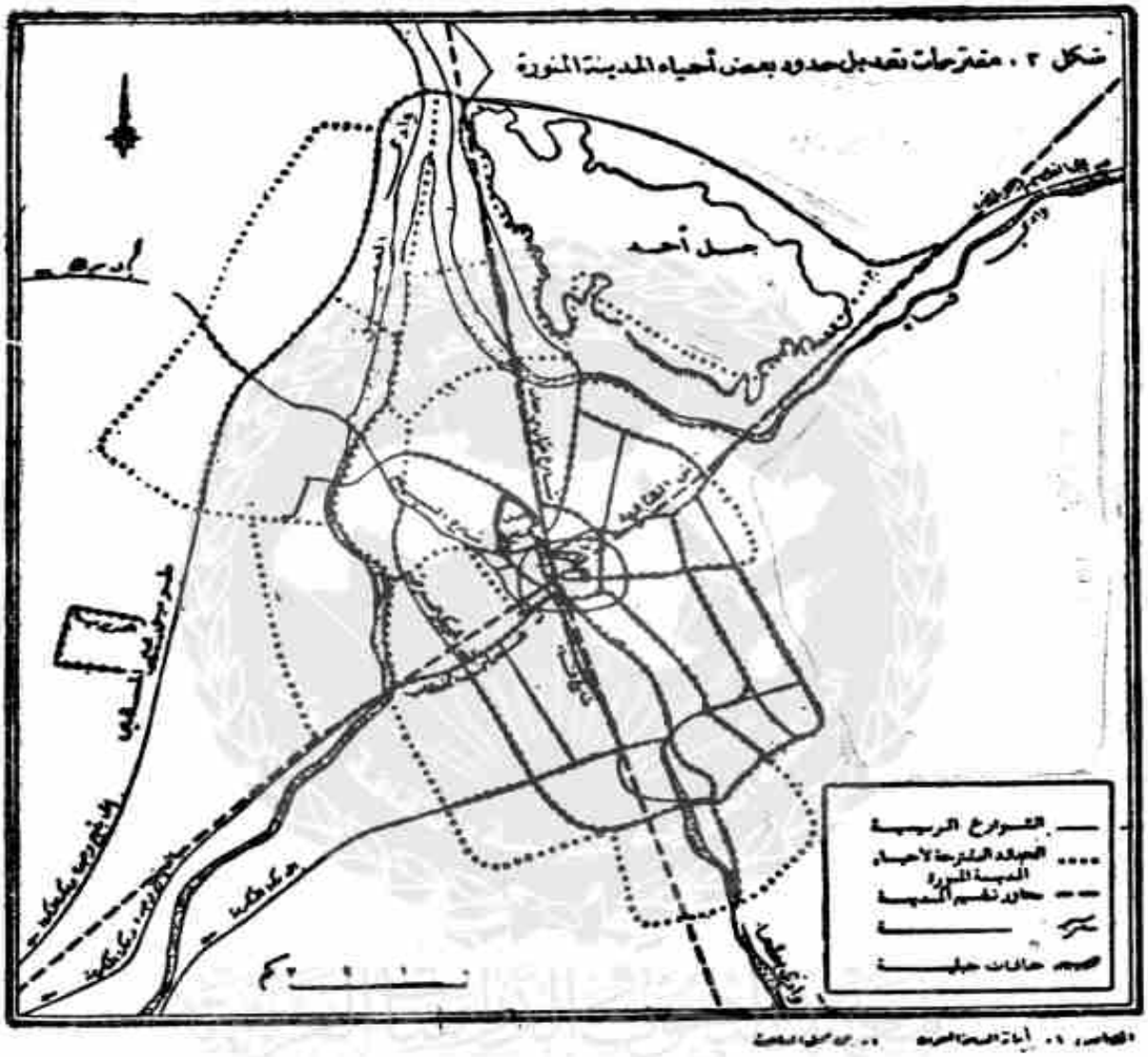
شكل ٢ . مقترحات تعديل حدود بعض أحياء المدينة المنورة
جبل أحد
الشوارع الرئيسية
الحدود المقترحة لأحياء المدينة المنورة
حدود نظم المدينة
حدائق عامة
٢ كم

ولا شـــك أن هناك أحياء قد أعيد تحديدها بصورة جيدة مثـل حى الخلفاء الذى ضـــم اجزاء من أحيـــاء العنبرية وقباء على امتداد الشوارع الرئيسية . وكذلك مثل حى الانصار الذى ضم حى المناخة وحى الطيار ، وخاصة بعـد الهدميات التى ادخلت كثيرا من المســـاكن فى الميادين التى نظمت مركز المدينة المنورة . ولكن هناك أحياء يمكن أن تنظم بشكل افضـــل مثـل حى طيبة الذى يمكن أن يمتـد حتى شرق مجـرى وادى العقيق . بالاضافة الى امكانية ضـــم تقسيمات لأحياء جديدة على أطراف المدينـــة المنـورة والتى لم تنته المرحلة الثانية بعد من تقسيمها بحيث تمر حدودها على أطراف الشـوارع الرئيســية .

تسمية الأحيـــاء والشـــوارع :

لا شـــك أن تسمية الاحيـــاء والشوارع وتحديدها على خرائط ذات مقياس ســـهل الاستخدام وذات مؤشرات Indexes واضحة للتسمية له أهداف عديدة اهمها تســـهيل حركة السكان بين اجزاء المدينة الواحـــدة ، وعدم حدوث تكرار فى التسميات مما قد يربك حركة اجهزة الخدمات مثـل البريد والاسعاف والمطـــافى والأمن . ويستحسن عند تسمية الشـــوارع وخاصة فى المناطق القديمة أن تستخدم التسميات الدارجة حتى لا تكـون التسميات الرسمية موجودة على لوحات فقط ، بينما تختلف الاستخدامات الدارجة على السن الناس . وحتى فى المناطق المبنية حديثا يفضل اعطاء اسماء واضحة وسهلة الحفظ او التـذكر .

ولكننا نلاحظ فى المدينة المنورة استبدال اسم حى قربان بحى الروضة مع انه كان بالامكان استخدام هذه التسمية الحديثة فى احد الأحياء الجديدة والابقـــاء على التسمية القديمة لحى قربان الذى اصبح من المتعارف عليه اليوم بانه يقع فى غربى منطقة العوالى (العياشى ، ص ٢٦٧) . كما ان استبدال اسم الحـــرة الغربية باســـم حى طيبة ، واقتراح مده الى حافة وادى العقيق (لاحظ الفقرة السابقة) مهم جدا وذلك حتى تكـون حدوده متقاربة مع مفهوم حى الحرة الغربية . واذا ما اعتبرت مساحة هذا الحى كبيرة فيمكن تقسيمها الى قسمين مثل طيبـــة الاولى للجـــزء الواقع شرقى شـارع ابو بكر الصـــديق ، وطيبة الثانية للجـــزء الواقع غربى شـــــارع ابو بكر الصديق . وفى خطة التسمية الجديدة الغى اسم حى باب المجيدى وضم جزء منه لحى العزيزية ، بينما ضم الجزء الآخر لحى البيعة ، بينمـــا كان بالامكان اقتصار حى البيعة الى حد شارع السحيمى الذى يضم موضع سقيفة بنى ساعدة حيث تمت بيعة ابى بكر الصديق رضى الله عنه ، وابقاء

المنطقة الممتدة شرق المسجد النبوى الشريف باسم حى العزيزية اصبح هناك حيان فى المدينة المنورة يطلق عليهما اسم حى العزيزية : احدهما هذا الحى ، والآخر هو الحى او الضاحية الجديدة على طريق غير المسلمين غرب المدينة المنورة . ولا شك ان هذه الازدواجية تخلق الارتباك لدى السكان . ولهذا يفضل الغاء احدى التسميتين ، مع انه كان من الافضل اعطاء تسمية اخرى للحى الواقع شرق الحرم لان حى العزيزية اصبح معروفا لدى السكان بانه الحى الواقع غرب المدينة المنورة . وكما لاحظ البليهشى فقد احتوى حى البيعة على شارع سيد الشهداء مع انه كان من الاولى ضم هذا الشارع الى حى احد (البليهشى ، ص ٦) .

ولا شك ان هناك ارتباطا وثيقا بين تسمية الشوارع والاحياء وترقيمها وتحديد حدودها . وتوجد فى العادة ثلاثة انظمة اساسية لترقيم وتسمية الشوارع وهى :

١ ــ نظام المجموعات : وفيه تقسم المناطق المأهولة بالسكان الى مجموعات مبانى او (بلوكات) تحمل ارقاما متسلسلة لكل المدينة . ويمكن تقسيم كل بلوك الى اجزاء اصغر لتسهيل الوصول الى العنوان المطلوب ، بحيث يصل الزائر الى الشارع الرئيسى فى الحى ، ثم الى البلوك بمساعدة رقم البلوك ، ثم الى رقم الوحدة .

٢ ــ نظام المناطق : وفيه تقسم المنطقة المبنية الى مناطق او احياء تبعا لاحداثيات تمثل الاتجاهات الجغرافية . ويأخذ الشارع الرئيسى فى وسط الحى اسما بارزا وتمتد الشوارع الاخرى شرق او غرب او شمال او جنوب هذا الشارع .

٣ ــ نظام الاحياء : وهنا لا يمكن تطبيق نظام الاتجاهات او الاحداثيات و ذلك نتيجة لشهرة الاحياء القديمة ، او لصغر وضيق وتعرج بعض الشوارع .

ويبدو ان النوعين الأولين يناسبان المدن الحديثة ذات الشوارع الرئيسية المستقيمة ، والفرعية المتوازية والعمودية على الشوارع الرئيسية، حيث يمكن ترقيم الشوارع وتحديد اتجاهاتها الجغرافية بسهولة . اما فى المدن القديمة التى تكثر فيها التعرجات وتتغير الاتجاهات بسرعة فى الشارع الواحد فلابد من استخدام الاسماء والمناطق مع عدم الحاجة الى تحديد الاتجاه الجغرفى لأن اسماء هذه الاحياء راسخة فى أذهان السكان . ويمكن فى هذه المدن القديمة استخدام تحديد الاتجاهات فى الشوارع الرئيسية فقط مما لا يخلق لبسا لدى المواطن ويعمق شعوره بأصالة المنطقة العمرانية .

وعادة ما تقسم المدن وخاصة التى تستخدم نظام البلوكات أونظام المناطق بواسطة محورين رئيسين (شمالى – جنوبى ، وشرقى – غربى) لتحديد مركز المدينة عند نقطة تقاطع المحورين . ومن هذا المركز يبدأ الترقيم والتسميات للشوارع والاحياء بالاتجاه نحو الاطراف فى جميع الاتجاهات الجغرافية لكل المدينة ضمن اطار نظام معين (هجائيا أو رقميا أو جغرافيا) . وتأخذ الشوارع تصنيفا معينا حسب حجمها أو اتجاهها (جدول رقم ٢) . وفى الواقع قد لا يمكن تطبيق كل هذه التصنيفات على المدن العربية ، وانما يمكن الاستفادة من بعضها للتمييز مثلا بين الشارع والطريق والجادة والزقاق .

اما فى المدينة المنورة فقد حذفت كل هذه المستويات واطلق على جميع المنافذ اسم شارع يتساوى فى ذلك الشارع الرئيسى الذى يمتد الى عدة كيلو مترات والشارع الصغير الذى لا يتجاوز طوله (١٠) عشرة امتار . اما فى مدينة الرياض فقد صنفت الشوارع الى ثلاث درجات وهى : الطريق والشارع والممر (وكالة تخطيط المدن ، ص ١٣) .

وذكرت بعض الدراسات ان نظام الاحداثيات غير ملائم للمدن التى تعتمد على الحى فى تحديد العنوان حيث أن كل حى يشكل وحدة واحدة لها ارقامها التى تختلف عن الاحياء الاخرى (مكى ، غازى ، ص ٢١) . ولكن يبدو انه بالامكان استخدامها اذا كانت حدود الاحياء واضحة بحيث يصبح لكل حى احداثياته ومحاوره التى يشكل تقاطعها مركزه . وفى هذا النظام تبدأ وتنتهى ارقام المبانى على الشارع فى حدود المساحة الجغرافية للحى بحيث تتغير الارقام اذا ما استمر الشارع الى الاحياء المجاورة .

وعند ترقيم المبانى فانه من الضرورى أن يتم اختيار الاطار المرن الذى يسمح باحداث بعض التغييرات الطفيفة فى حالة حدوث نقص أو زيادة فى عدد الوحدات المبنية فى الحى مما لا يوجب اعادة الترقيم من البداية . ومن افضل هذه الطرق المستخدمة نظام الترقيم تبعا للفواصل المتساوية ، بمعنى أن لا تكون للمبنى الواحد اهمية كبيرة ، وانما يعتمد الترقيم على مجموعة مبانى تقع على ابعاد متساوية تقريبا . وتأخذ كل مجموعة رقما متسلسلا حسب اتجاه الترقيم ، وبالتالى يمكن اضافة اى رقم فرعى داخل كل مجموعة حسب اتجاه نمو المجموعة (شكل ٤) . ويعنى هذا النمط أن تترك المناطق الشاغرة بدون ترقيم حتى يظهر البنيان عليها .

جـدول رقـم (٢)

تصـنيف الشـوارع

النـــوع	السـمات	ملاحظـات
نهر الطريق Roadway	هو الطريق المخصص لمرور السيارات .	
طريق شريانى Thoroughfare	هو الطريق Roadway المفتـوح فى كـلا طرفيـه .	وقد حدد اتجاهه فى مدينة بولينج جـرين من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى .
طـــريق Road	هو الشريان الذى يرجع اسمه الى المـدينة التى يوصل اليهـا ، أو الى مظهـر طبيعى واضح فى المنطقة مثل طريق تبوك ، او طريق العيون ، ويتضمن من ٤ الى ٦ مسارات .	
الجـــادة Avenue or Boulevard	وهى الشريان الذى يتصف بمظهر جمالى عام مثل التشـجير .	حدد الاول فى مدينـة بولينج جـرين بان له اتجاهـا من الشمال الغربى الى الجنـوب الشرقى .
طريق محلى Drive	وهو الطريق الذى يصـل بين شريان رئيسى وبين المسـاكن او الاماكن المخصصة لوقوف السيارات .	
شـــارع Street	وهو الشريان الذى يوجد داخل المنطقة المبنية بعكس الطريق Roud الذى يقـود الى خارج المدينة .	وقد حـدد امتـداده فى مدينـة بولينج جـرين بالاتجاه الشمالى ـ الجنوبى .
طريق دائرى Circle	وهو الشريان الذى يبدا من جـادة او طريق محلى او شـارع ويعود مرة ثانية له .	وقد حدد امتـداده فى مدينـة بولينج جـرين بالاتجاه الشرقى ـ الغربى .
ممـــر Lane	وهو الطريق الذى له مخرج واحـد ويتفرع من جادة او طريق محلى او شـارع .	
الزقـاق Alley	وهو الطريق الذى يقل عرضه عن ٥ر٥ م .	

المصـدر : بتصرف من : (City County Planning Commission, pp. 10-11).

شكل ٤٠ رسم تخطيطي لطريقة تقويم الشوارع والمنازل حسب الفواصل المتساوية

المصدر : من عمل الباحث

ولا شك أن حصر المساحات الشاغرة القابلة للنمو ونوعية الاستخدام في هذا النمو في المستقبل في أي مدينة أمر مهم جدا لتسهيل عملية تقسيم الاحياء وترقيم المساكن . وفي المدينة المنورة لا تزال هناك مساحات شاغرة في داخل المدينة المنورة والقابلة للنمو ، كما هو الحال مثلا في الاحياء المحيطة بمركز المدينة المنورة ، مثل احياء قباء والعوالي وطيبة والعقيق والنصر والعيون والجرف . أما عدم اخذ هذه الامور في الاعتبار فقد يؤدي الى ضرورة اعادة الترقيم لجزء او لجميع اجزاء المدينة كما حصل مثلا حتى في بعض المدن في الدول المتطورة (American Society of Planning Officials, p. 8)

ولنجاح اي برنامج تحديد للاحياء وتسميتها وتسمية الشوارع وترقيم المساكن يفضل أن تتم كل هذه الاجراءات في فترة واحدة حتى لا تخلق الارباك للسكان على مدى فترة طويلة . أما في المدينة المنورة فنجدان المرحلة الاولى للتسمية تبنت فقط تحديد الاحياء وتسميتها وتسمية الشوارع مما يعني توقع الارتباك في الاهتداء للمباني لسنوات عديدة . وعند الانتهاء من برنامج التقسيم والتسميات لابد من مراجعة لوحات التسميات من قبل الجهة المختصة قبل تثبيتها ميدانيا ، وذلك تحاشيا لاخطاء عمليات التفريغ او الكتابة . فمثلا نجد في المدينة المنورة بعض الاخطاء من هذا النوع مثل شارع ذات الحرار الذي تحول الى اسم ذات الحراء ، وشارع الحصيرة الذي تحول الى شارع الحضيرة .

وبعد تنفيذ البرنامج لابد ان يكون هناك قانون اداري ملزم لجميع المصالح الحكومية والمؤسسات والافراد لاستخدام التسميات الجديدة ، وعدم قبول المراسلات التي تستخدم التسميات القديمة مما يشجع على رسوخ النظام والتسميات الجديدة .

على اي حال ربما لا تكون هناك حاجة ماسة لوجود المحورين الرئيسيين في المدينة المنورة ، لان المسجد النبوي الشريف يمثل نقطة المركز . ومع هذا فقد ادت التوسعة السعودية للمسجد النبوي في سنة ١٩٧٨ م الى قربه من محورين يقطعان المدينة المنورة . ويمثل المحور الاول شارع المناخة وامتداده شمالا الى شارع عثمان بن عفان وجنوبا الى شارع قباء . ويمتد المحور الثاني من الشمال الشرقي في شارع الملك فهد الى الجنوب الغربي على امتداد شارع عمر بن الخطاب . وبهذا يمكن اعتباره نقطة الالتقاء غرب المسجد النبوي الشريف هي مركز المدينة المنورة التي يبدأ منها ترقيم الشوارع والمباني في كل الاتجاهات ، اذا ما اريد استخدام نظام

الاحداثيات الشامل (شكل ٣) . ولو أن الكاتب يرى أن نظام الاحياء ذات الاحداثيات للتسمية والترقيم فى الاحياء الجديدة والتسميات المشهورة فقط للاحياء القديمة هو الاسلوب الانسب للمدينة المنورة ، لانه يعنى المحافظة على التراث فى النظام الادارى للمدينة المنورة ، وتعميق روابط المجتمع بالمكان والتراث المعمارى الذى يعتبر الحى من المكونات الاساسية للمدينة . وترى بعض الجهات أن استخدام الاسماء فقط يربك العملية الادارية خاصة فى الاجهزة التى تتوسع فى استخدام الحاسب الآلى ، ولهذا تقترح هذه الجهات استخدام نظام مزدوج للاسماء لعامة الشعب وبالارقام للاداريين (الهلاوى، ص ١٢ ، ١٤) ، ولكن الكاتب يرى أن استخدام نظام تسمية سهل المقاطع يجعل من غير الضرورى زيادة التكاليف فى وضع نظام مزدوج خاصة وان الحاسبات الآلية الحديثة يمكنها أن تكتب الاسماء العربية وتصنفها .

ويمكن أن تظهر خطوط وهمية Grind lines موازية للمحاور الرئيسية ومتساوية البعد فى كل المدينة . وترمز هذه الخطوط الوهمية لتحول ترقيم المساكن من مائة الى اخرى اعلى او ادنى .وتفيد مثل هذه الخطوط فى مناطق النمو المستقبلية فى تحديد مواضع الشوارع الجديدة ، وبالتالى تحديد مواضع المبانى وارقامها نتيجة لتغيير واجهات المبانى من شارع الى آخر . وعادة ما توجد داخل هذه الخطوط الوهمية فواصل منتظمة بين مجموعات المبانى على الشوارع . وتتراوح هذه الفواصل فى الولايات المتحدة الامريكية مثلا بين ٣ ــ ١٥ م (Corwin, p. 3) . وقد تقل هذه الفواصل فى المناطق المركزية او القديمة حيث توجد المبانى المتصلة لمسافة ١٠٠ م كما هو الحال فى المدينة المنورة (شكل ٤) . وعادة ما تعطى الارقام الزوجية للمبانى التى تقع على الجوانب الشرقية والشمالية من الشارع ، بينما تخصص الارقام الفردية للمبانى التى تقع على الجوانب الغربية والجنوبية من الشارع . وفى حالة وجود عدد كبير من المبانى قد تأخذ الشوارع الفرعية رقما واحد ، وتأخذ الوحدات داخلها ارقاما ابجدية . يكتب عنوان المبنى تبعا لهذا الاسلوب من الرقم الاكبر الى الاصغر على النحو التالى : المدينة المنورة ، العزيزية ، ١٠١ ش أو (١٠١ ش ــ ٦) أو (١٠١ ش ــ ب ؛ للمساكن المتفرعة من الشارع الرئيسى ولها رقم اساسى واحد . ومع هذا فان مثل هذا النظام يبقى ، كما سبقت الاشارة ، مضللا فى المناطق المبنية القديمة والتى يختصر فيها العنوان على النحو التالى : المدينة المنورة ، قباء ، ٢٠١ شارع الهجرة .

ومن الضرورى أن تتميز أسماء الشوارع بالاستمرارية على طول امتدادها ، ولكن اذا ما كان هناك انحناء حاد فى الشارع فقد يتغير اسمه .

وترى بعض الدراسات انه اذا بلغت زاوية الانحناء فى الشارع ٦٠ أو ٤٥ درجة واستمر الشارع بعد هذا الانحناء لاكثر من ١٠٠ م فقد يتغير اسمه (Corwin, p. 13) . وبالتالى يتغير نمط ترقيم المبانى فيه حسب الاتجاه الجغرافى الجديد بعد الانحناء . ويحدث التكرار فى تسمية الشوارع فقط حينما يكون من المتوقع جدا ان يتصل شارعان مع بعضهما البعض فى المستقبل. وبالتالى تترك بعض الارقام شاغرة لمنطقة الاتصال بين الشارعين لاستخدامها عند نموها ، مما يسمح بتوحيد الشارعين ويلغى الازدواجية فى الاسماء (شكل ٥) . ومثل هذا الاسلوب مطبق فى مدينة هازارد Hazard فى ولاية كنتكى بالولايات المتحدة الامريكية (Kentucky Office, p. 9)

ومن الممكن ايضا فقط ترك بعض الارقام شاغرة تحسبا للنمو العمرانى المتغير فى المستقبل . ومثل هذا الاسلوب مطبق فى المدن التى تعيش مرحلة نمو عمرانى سريع كما هو الحال مثلا فى مدينة الرياض (مكى ، غازى ، ص ١٠) . وتفضل بعض الدراسات اعطاء اسماء جديدة لكل ممر أو زقاق متفرع من شارع أو طريق رئيسى (مكى ، غازى ، ص ١٤) . وهذا الاسلوب هو المطبق حاليا فى المدينة المنورة ، مع اننا نجد ان النظام الامريكى يعطى لهذه الممرات نفس اسم الشارع الرئيسى اذا لم يزد طول هذه الممرات عن ٣٨ م تقريبا . (American Society of Planning Officials, p. 17) . ويبدو ان هذه الطريقة الاخيرة اكثر عملية وخاصة فى المناطق التى تكثر فيها مثل هذه الممرات مما يجعل كثرة الاسماء فى الشارع الواحد امرا مربكا للباحث عن عنوان معين .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

شكل (٥) أسلوب تنمية الشوارع المنفصلة الموقع اتصالها مع بعض فى المستقبل

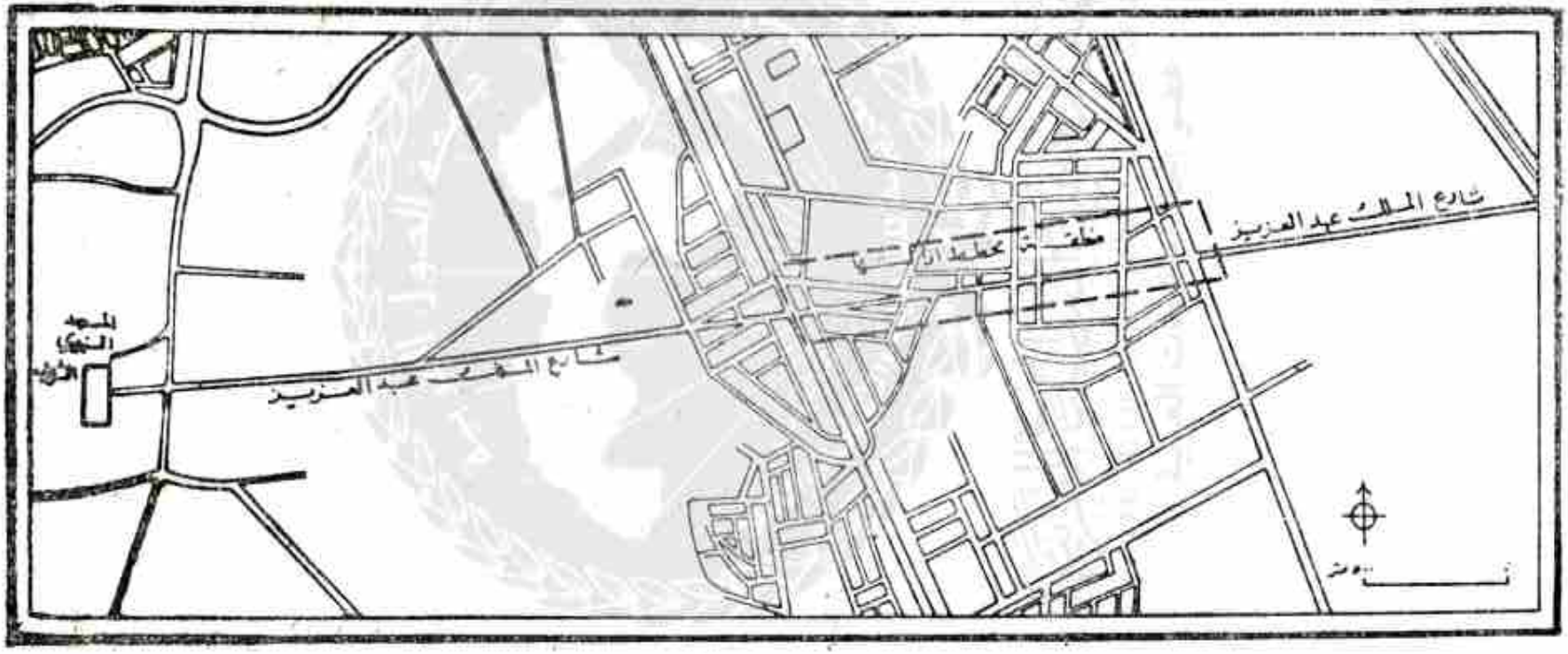

الخاتمـــة

لقد اوضحت هذه الدراسة اهمية تحـديد الاحياء وتسميتها وتسـمية الشوارع وترقيم المبانى فيها ، خاصـة وان المدن السـعودية مثل المـدينة المنورة أخذت تنمو بسرعة فى العقود الاخيرة ، مما يسهل حركة السكان ، ويحفظ وقتهم من الضياع فى البحث والتقصى بين ثنايا الاحياء . كما أوضحت هذه الدراسة ان الاسس الحديثة لتقسيمات الاحياء فى المدينة المنورة اختلفت تماما عن الاسس القديمة ، ولكنها لم تتبع دائما الاسس والمبادىء العـامة الصحيحة فى تحديد الاحياء ، مما يوجب اعادة النظر فى هذه التقسيمات قبل استكمال مشروع التقسيم والتسمية . وقد حاولت هذه الدراسة ايضـاح بعض هذه الاخطاء واقترحت اساسا ربما يكون مقبولا لاعادة صياغة حدود احياء المدينة المنورة . ولا شك ان هذه الاسس تفيد أيا من المدن النامية التى تضم عددا من السكان والوظائف التى تنمو بسرعة . والامر المهم الذى يجب ان يتبعه اى جهـاز ادارى للمدينة هو تتبع وصيانة الاشـارات التى تحـدد حدود الاحياء واسماء وارقام الاحياء والشوارع والمبانى ، وفرض العقوبات على اى فرد يتعدى عليها بالاستخدام السيء . كما انه من الضرورى متابعة دراسة حدود الاحيـاء والتغييرات التى قد تطـرأ على نموها ، وبالتـالى تحديد اتجاهات الشوارع وتسميتها وترقيمها ، حتى لا تؤدى الى الغموض وعدم صحة الوضع الفعلى لتوزيع المبانى فى مرحلة من مراحل نمو المدينة . ولاشك ان مثل هذه المتابعة تتطلب ضرورة ايجاد الاطلس والخرائط الحديثة لتسجيل التغييرات فى نظام التسجيل والترقيم وتحديد حدود الاحياء .

ويمكن الاستنتاج من هـذه الدراسة ان تقسيم المدينة الى احيـاء ، او اعادة تنظيم حـدود الاحياء يتطلب دراسـات وافية عن نمـط التركيب العمرانى للمدينة ، والذى يشمل نمط امتداد الشوارع واحجـام المساكن ، ومعدل طـول واجهات الوحدات التجارية ، وتحـديد المساحة الشاغرة ، واتجاهات النمو المستقبلى . ومع هذا فـان النمو المستقبلى او تغير نمـط استخدامات الارض فى تركيب المدينة الداخلى يجب ان لا يؤدى الى الغـاء النظام القديم واعادة التجديد والتسميات والترقيم من جديد ، وهذا ما اطلقنا عليه النظام المرن للتجديد والتسمية والترقيم الذى يستوعب النمـو بدون تحويل جذرى فى النظـام .

المراجع العـربية :

١ ــ امانة المدينة المنورة ، **خريطة المدينة المنورة** ، ١٩٦٢ ، ١٩٨٤ .

٢ ــ البليهشى ، محمد صالح ، « تسمية شوارع المدينة المنورة بين القبول والملاحظات » ، **الندوة** ، عدد رقم ٧٦٥٧ ، ص ٦ ، ١٤ مايو ١٩٨٤ م.

٣ ــ الجاسر ، حمد ، **رسائل فى تاريخ المدينة المنـورة** ، الرياض ، دار اليمامة ، ١٩٧٢ .

٤ ــ حافظ ، على ، **فصول من تاريخ المدينة المنورة** ، جدة ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر ، ١٩٨٥ .

٥ ــ السمهودى ، نور الدين على بن احمد ، **وفـاء الوفـاء** ، بيروت ، دار التراث العربى ، ١٩٧١ .

٦ ــ الهلاوى ، محمود ، « ٦٠ الف لوحة معدنية لتسمية الشوارع وترقيم العقارات بالدوحة » **المدينة العربية** ، عدد ٢٠ ، ١٩٨٦ م .

٧ ــ العباسى ، احمد بن عبد الحميد ، **عمـدة الاخبار فى مدينة المختـار** ، القاهرة ، اسعد درابزونى ، الطبعة الثالثة (دون تاريخ) .

٨ ــ العلى ، صالح ، « خطط المدينة المنورة » ، **العـرب** ، ج ١٢ ، ص ١٠٥٧ ــ ١١٢١ ، ١٩٦٧ م .

٩ ــ العياشى ، ابراهيم بن على ، **المدينة بين الماضى والحاضر** ، المدينـة المنورة ، المكتبة العالمية ، ١٩٧٢ .

١٠ ــ مكى ، غازى عبد الواحد ، « انظمة تسمية الشوارع والميادين وترقيم المساكن : دراسـة تطبيقيـة » **نشرة قسـم الجغرافيا والجمعيـة الجغرافية الكويتية** ، رقم ٩٢ ، ١٩٨٦ م .

١١ــ مكى ، محمد شوقى بن ابراهيم ، **اطلس المدينة المنـورة** ، الرياض ، لجنة الاطلس الوطنى ، قسم الجغرافيا ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٥م

١٢ــ وكالة تخطيط المدن ، **نظام ودليل تسمية الشوارع وترقيم الامـلاك بمدن المملكة** وزارة الشـئون البلدية والقروية ، الرياض ، ١٤٠٧ هـ

المراجـع الاجنبيـة :

1. American Society of Planning Officials, **Street-Naming and House Numbering System,** Planning Advisory Report, No. 13, Chicago, 1950.

2. City County Planning Commission, **House Numbering and Street Naming Study for the City of Bowling Green,** Frankfort, Kentucky, The Kentucky Program Development Office, 1970.

3. Crowin, M.A. : **Street-Naming and Property Numbering Systems,** Chicago, Planning, Advisory Service, 1978.

4. Goodman, W.I, & Freund, E.C, : **Principles and Practice of Urban Planning,** Washington, International City Manager's Association, 1968.

5. Kentucky Office for Local Government, Hazard, Kentucky, **Street Naming and Property Numbering Plan,** Springfield Va. Dept. of Housing and Urban Development, 1973.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية